

# يا نساء العرب هيا

الأسرة تتصف بأنها فاقدة للحيلة، كالمسنين أو المعوقين أو المرضى المزمين أو المرضى العقليين من الجنسين، فضلاً عن العائلات في الخدمة المنزلية، إلخ من فئات، حرجة المواقع، قد تتعرض للعنف بسبب فقدانها الامتيازات التي تتمتع بها الفئات الأخرى. هؤلاء ملتزمون المنزل وإطار «حرمة» الأسرة؛ الأمر الذي يجعل رقابة المجتمع على أحوالهم غير متيسرة. من نافل القول، إن حماية النساء من العنف لا يفترض أن العنف على فئات أخرى، كالتى أتينا على ذكر بعضها، هو أمرٌ مسموح به. بل على العكس من ذلك تماماً. إن التشريع لقانون يحمي المرأة من شأنه جذب الانتباه إلى هذه الفئة من الناس، (أي فاقدى الحيلة والامتيازات)، وهو ما حصل في بلدان كثيرة من العالم. فحين فضحت الحركة النسوية، في موجتها الثانية في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، زنى المحارم الذي تتعرض له الإناث، مثلاً، تبين أن الذكور الصغار يتعرضون لعنف جنسي في إطار أسرهم. هكذا، فإن قانوناً يحمي المرأة

من العنف الأسري، مرشح لأن يحقر المعنيين من أفراد المجتمع، فرادى ومجموعات مدنية وتشريعية، للتقدم إلى المشرع بمشروع قانون يحمي هؤلاء من العنف المحتمل تعرضهم له. إن مشروع قانون يحمي المرأة من العنف الأسري يقدم نموذجاً جاهزاً يمكن الاقتداء به لصياغة تلك المشاريع كلها.

## يعنّفن لأنهن نساء

ترى الحركة النسائية أن واحداً من أهم مظاهر تفرغ القانون، الذي تقدّم به التحالف، من مضمونه في اللجنة النيابية المكلفة دراسته قبل تقديمه إلى البرلمان لإقراره، يتمثل بتعديل اسمه ليصبح «قانون حماية الأسرة»؛ الأمر الذي يجعل النساء على سوية واحدة من الأطفال والمعوقين والمسنين، وكل قبلي الحيلة في الأسرة. إن هذا التعديل بمثابة نقي جذري للواقع من جهة، وللقاعدة الحاملة لضرورة إبرام القانون، من جهة ثانية؛ فالنساء يعنّفن لأنهن نساء. ولو كان هؤلاء النساء رجالاً، يعيشون ظروفًا متماثلة

تماماً، لما تعرّضن للعنف. إن النساء قد يتعرّضن للعنف، لا لكونهن فاقدي الامتيازات الصحية أو الاجتماعية؛ أي لا لكونهن ضعيفات أو عاجزات أو مسنات أو معوقات أو حتى بدون سند اجتماعي. قد تكون الواحدة منهن قوية ومقتدرة وشابة وذات مهنة... لكنّها تعنف على كل حال. فلا يشفع لها اقتدارها، ولا قوتها، ولا سلامة جسدها، ولا شبابها، ولا استقلالها المهني بالتّمع بالأمن وبالسلامة داخل أسرتها. فالنساء، بعكس سائر أفراد الأسرة، يعنّفن لأنّ المعتدات والأعراف قد «طبعت» العنف الذي يتعرّضن له - أي جعلته «طبيعياً» - فلا يُنظر إليه على أنه عنف.

هذا، فيما يسمّي القانون العنف عنفاً؛ إن فظاعات العنف ضد النساء داخل أسرهن قد أصبحت المعلومات عنها متاحة لمن له أذن تسمع وعين ترى، وباتت المعلومات المتعلقة به موثقة في أعمال باحثين وباحثات، في دراسات منشورة ومتاحة في كل وسائل نشر المعلومات، القديمة منها والجديدة. والقانون يأخذ بالواقع المثبت. فلا القول بأن «الإسلام أوصى بالمرأة عموماً وخاصة المرأة أما وزوجة وابنة وأختاً وعمّة وخالة وغيرها، وحذر من استخدام العنف ضد أي إنسان وخاصة المرأة...»، (كما جاء في بيان دار الفتوى)، ولا السماح للمرأة بمبادلة عنف الزوج بعنف شبيهه (كما جاء في فتوى المرجع السيد محمد حسين فضل الله) ... نقول لا الوصية ولا السماح المذكوران تمكناً، حتى حينه، من ردع المعتدي على المرأة. القانون وحده يحمي المرأة داخل الأسرة؛ لأنه، وكما هي حال القانون عامة، ذو سلطة تستوحي الواقع أساساً، لا التمنيات والتوصيات والفتاوى وحدها. هذه السلطة رادعة ومحاسبية وحامية ومعاقبة، وتردّها أجهزة تنفيذية تجعل الردع والمحاسبة والحماية والعقاب قائمة على أرض صلبة. عبر هذه السلطة، وعبرها فقط، تتوافر شروط التوصيات والفتاوى الدينية. ليس هذا ما يفعله القانون إزاء كل التوصيات الدينية؟ (هل تكتفي المجتمعات بوصية «لا تقتل» الدينية، مثلاً؛ ألا تردفها بالمؤسسات الضامنة للالتزام المؤمن بها؟).

## لحماية الطرف «المستضعف»

تشير، أخيراً، إلى أن الأعراف والتقاليد،

متضافرة مع قوانين الأحوال الشخصية التي ترعى الأحوال الأسرية عندنا، وضعت المرأة، دون مبرر موضوعي، ولأسباب لم تعد قائمة في أيامنا الحاضرة، في موقع هش وضعيف إزاء الرجل.

إن من بعض وظيفة مؤسسة القانون حماية الطرف ذي الموقع الأضعف في علاقة بين طرفين؛ ليس هذا ما يفعله قانون العمل، مثلاً، حين يحمي العامل من «سطة» رب العمل؛ هكذا، فإن قانون حماية المرأة من العنف الأسري يوفر تلك «الحماية»، تحديداً، ويسهم في إحقاق المساواة بين المرأة والرجل. إن ردم الفجوة بين النساء والرجال في مجال توفير الأمن والسلامة لهما في إطار الأسرة، هو من بعض مسؤوليات المشرع تجاه المواطنين - أي، الطرف الذي وضع، قسراً وبدون وجه حق، في موقع أضعف في دائرة الأسرة؛ فيغدو قانون يحمي المرأة من العنف الأسري نصحيحاً لذلك الموقع، ومن بعض شروط إحقاق المساواة القائمة بين فئتين من المواطنين، النساء والرجال، لا تمييزاً لمصلحة النساء.

## هوامش

(1) وهي تحالف يضم أكثر من خمسين منظمة غير حكومية لبنانية. بعض هذه المنظمات يعمل أساساً في مجال مناهضة العنف ضد المرأة، وبعضها الآخر يستهدف النساء عامة، لكن أكثرها منظمات مدنية تعمل تحت مظلة حقوق الإنسان.

(2) الذي نال، بموجبه الثقة، بتاريخ 2009/12/11. انظر تفاصيل مسار العمل على إقراره على الوصلة: protect.kafa.org.lb

(3) وهو عبارة عن تحالف يضم ثلاث عشرة جمعية وشخصيتين منفردتين، أكثرها يحمل اسماً إسلامياً، وتقوده جمعية النجاة الاجتماعية، الريدف النسائي للجماعة الإسلامية.

(4) نوقشت كل النقاط في المقال المذكور في الهامش الأول.

\* باحثة لبنانية (المقالة مقتطعة بتصرف من مقالة لكتابة هذه السطور تصدر في مجلة إضافات، وهي دورية محكمة تصدر عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع، العدد 17، شتاء 2012، وهي بعنوان: «حجج هشة بمواجهة قضية عادلة»، قراءة في الملاحظات النفسية الاجتماعية على مشروع «قانون حماية المرأة من العنف الأسري»

(ارشفيف - هيتم الموسوي)



بعد يوم، نستشفها علانية أو بصورة مضمرة، تشكك في قدرة الثورات على الإبقاء بحقوق المرأة السياسية والاجتماعية. كيف ذلك؟ في مصر، وبمجرد سقوط نظام الديكتاتور، تم التصدي للنساء بعنف من بعض المتشددین، وأبعدن عن اللجنة المكلفة بإصلاح الدستور، تماماً كما أبعدت التونسيات عن الحكومة الانتقالية وعن اللجان السياسية، وحضورهن في لجان إعداد مشروع الإصلاح الدستوري مقارنة بمسنوى تمثيلهن في 2009 بنسبة (27,6%) من النواب المنتخبين كان ضعيفاً. كما لم تمثل في المجلس الوطني الانتقالي الليبي إلا امرأة واحدة، ما يجعل الأمر تهديداً حقيقياً للنساء، لو اعتمدنا كمرجعية منهج عمل الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة لجهة تعزيز التدابير القانونية لمصلحتها. وتبدو استعدادات المصريات وإصرارهن على الانطلاق هذا العام في مسيرة يوم المرأة العالمي إلى البرلمان، وتسليم مطالبهن في المرحلة الانتقالية بشعارات فاقعة «مطلب واحد للسيدات ... من حسيب المكتسبات، من عاوزين نخسر مكاسبنا، حقوق المرأة مش هنسبها»، تعبيراً عن الصدمة التي تلقينها من الثورة. أما شعار «ما احناش بنات سوزان»، حقوق المرأة = حقوق الإنسان فهو تعبير عن نزع

الشرعية عن مكتسبات المصريات والتونسيات باعتبارها ممنوحة من الأنظمة الديكتاتورية كقانون الأحوال الشخصية ومنح الجنسية. أما شعار «بره الشعب، وبره الشورى ... ليه الست بقت مقهورة»، فهو دلالة على التهاون بتأجيل المطالب الحقوقية للنساء كونها أقل أهمية وإلحاحاً مقارنة بتحديات المرحلة السياسية وقضاياها. في السياق، جرت محاولات لتشويه مشاركة المرأة في الميادين بربط حضورها بالخلفية الجنسية والأخلاقية، كما حدث في القاهرة من حادثة الاعتداء على فتاة شابة وتجريدها من ملابسها أثناء الاحتجاجات من قبل قوات الشرطة، وقيام المجلس العسكري بفرض اختبارات العزوبة على 17 سجيناً لمحاكمتهم أمام محكمة عسكرية، بحجة السعي إلى حماية الجيش من تهمة الادعاء بالاعتصاب أثناء الحبس، وفي اليمن اتهم بسوء الأخلاق، «لأن النساء اللاتي يحترمن أنفسهن لا يتظاهرن مع الرجال جنباً إلى جنب ولا يختلطن بهم»، كما قال المخولوع علي عبد الله صالح. وتم استغلال قضية الاعتصاب كسلاح في ليبيا لإذلال النساء والرجال على حد سواء، والدفع بعائلات بأكملها لمغادرة مساكنها خوفاً من الاعتداء على نساتهن. كما بدأت بعد سقوط

النظام هجمات عنيفة ضدهن للضغط عليهن لارتداء الحجاب قسراً ومنع الاختلاط. أما في البحرين، فقد شاهد العالم على الفضائيات كيف يتم التعامل مع النساء في الاحتجاجات، وكيف يرش عليهن بعض المواد كأنهن حشرات، وكيف تم اعتقالهن، فضلاً عن شهادات المعتقلات والتحقيق معهن المثبتة في تقرير «لجنة تقصي الحقائق»، وما تردد عن السباب والتفوه بأذع

## رغم أن الشوارع قاربت بين الجنسين، إلا أنها لا تستطيع تغيير واقع النساء الاجتماعي

العبارات للبنات الصغيرات ممن يخرجن مع أهاليهن في المسيرات، إذ جاء الرد الرسمي على ذلك بما مضمونه: «الأولى استهجان من يستغل النساء ويروج بهن في أعمال مخالفة للقانون». في تفسير ما سبق، كشفت بعض الآراء عن إشكاليات سجالية حين لا تضع في اعتبارها اختلاف أوضاع النساء في كل بلد، بل تكتفي بإعادة إنتاج الخطاب النمطي حول علاقة

المرأة بالرجل، في الوقت الذي برهن فيه الواقع أن الأوضاع المدنية التي تعانيها العربيات لها ارتباط وثيق بالاختلالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمعاتهن. يقودنا ذلك إلى إثارة السؤال الآتي: هل نزول آلاف النساء إلى الشوارع، وما حدث من تحولات سياسية وتضحيات النساء ومعاناتهن سيحمل لهنّ الأمل، أم أنّ التاريخ سيعيد نفسه؟

للإجابة، لا بد من إدراك أنّ تحرك النساء حدث في مساحة زمنية شديدة الدقة والتعقيد. ورغم أنّ الشوارع والميادين قاربت بين الجنسين، إلا أنها لا تستطيع تغيير واقع النساء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكسرة زر، تماماً كما احتفالات (8 آذار)، لماذا ذلك؟ لسبب بديهي يستوجب عملاً ضخماً وتراكيباً يحتاج إلى جهود المنظمات النسائية والتيارات الحداثية، بدءاً من إعادة قراءتها لظروف مجتمعاتها بشكل مغاير، وخصوصاً علاقتها مع الإسلام التنويري، وتالياً بعدم الاكتفاء بالتفرج والنقد اللاذع واجترار التحليل التقليدي العقيم ذاته حول إما تخلف الدين وإما الارتعاف في أحضان أنظمة الاستبداد كمنقذ.

\* كاتبة بحرينية